محاولة تسلل الى الفراغ السياسي

منذ احتلال القوات الاسرائيلية لما تبقى من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب العام ١٩٦٧، واجهت اسرائيل معضلة لا تزال تتخبط في ايجاد حل لها، تمثلت في الموقف الذي يجب اتخاذه من مصير تلك الاراضي ومصير سكانها الفلسطينيين. في هذا الصدد، أشار الصحفي الاسرائيلي، يوسي ميلمان (**دافار**، ٢٧/٩/١٩٨٧) الى ان التعامل مع هذه المعضلة بشقيها، الارض والسكان، قد اسفر، في سياق الجهود والاجتهادات لايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، عن تبلور مدرستين في هذا المضمار. الاولى، تلك التي عبّر عنها زعماء حزب العمل، الذين آثروا «الخيار الاردني»؛ والثانية تلك الخاصة بزعماء الليكود الذين عارضوا ذلك الخيار كونه يؤدي الى التنازل عن جزء من «أرض ـ اسرائيل الغربية». وكانت مدرسة حزب العمل ونظريته هي السائدة حتى أيار (مايو) ١٩٧٧، عندما تولى مناحيم بيغن السلطة. وأصبح الخيار الاردني، الذي يقوم على أساس وجود مصلحة مشتركة للاردن واسرائيل ـ هي الحؤول دون قيام دولة فلسطينية ـ هو العمود الفقري للسياسة الخارجية الاسرائيلية، في عهد حكومات حزب العمل. لكن عشرات اللقاءات والاتصالات وعمليات التفاهم والاتفاقات بين الطرفين، لم تؤد، في نهاية الأمر، الى تحقيق سلام رسمي مع الاردن. كما لم تحقق المشاريع البديلة التي طرحها الليكود، من حين الى آخر، أية نتائج مثمرة.

واستطرد ميلمان في تشخيصه للوضع السياسي، فكتب: «ويقف الحزبان الكبيران، الآن، تجاه طريق مسدود، في الوقت الذي تتحرك، وراءهما، عقارب ساعة القنبلة الديمغرافية الموقوتة. فنظرياتهما وافكارهما ومشاريعهما ليست مناسبة، والى حد ما بالية. انها تجد صعوبة في شق سبل الى الواقع السياسي، الذي تتصدره المشكلة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

الى هذا «الفراغ» ـ كما ذكر ميلمان ـ حاول موشي عميراف التسلل. فهو، كعضو في حركة حيروت، لا يميل الى قبول الحكم الهاشمي، ويؤمن بعدم تقسيم «أرض ـ اسرائيل»، «لكنه، كانسان يفكر، يدرك الخطر الكامن في الجمود السياسي، وفي تكريس الوضع الراهن، وفي المشكلة الديمغرافية. وكان الحل الذي اقترحه هو محاولة اجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

ويرى معلقون، على خلفية ردود الفعل داخل حيروت على لقاءات عميراف مع شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة ـ مقربة من منظمة التحرير الفلسطينية او تنتمي اليها (تتناقض التوصيفات في هذا الشأن) ـ ان المشكلة الديمغرافية لا تخيف حزب العمل لوحده، بل ان حركة حيروت تتخبط في النظرة الى هذه المشكلة وفي كيفية معالجتها. فقد اتضح، مؤخراً، «انه ليس واضحاً، على الاطلاق، لهذه الحركة التي نقشت على لوائها شعار تكامل البلاد، كيف يمكن ايجاد حل للقضية المركزية التي تطرحها المناطق ـ الحؤول دون فقدان الاكثرية اليهودية في أرض اسرائيل» (مناحيم راهط، **معاريف**، ١٨/٩/١٩٨٧).

من ناحية أخرى وفي السياق ذاته، يتضح ان الصورة التي كانت مرتسمة لحركة حيروت، كحزب موحّد فكرياً، لم تكن صحيحة. «فالجدل المبدئي بشأن القضية المركزية ـ كيف يمكن الحفاظ على أكثرية يهودية في البلد ؟ ـ قائم، وعدد الحلول بهذا الشأن كعدد المتجادلين: من مشروع الترحيل [النقل] وحتى الحكم الذاتي، ومن الحفاظ على الوضع الراهن وحتى ـ يا للكارثة ! ـ حق تقرير المصير للفلسطينيين.

«والمقصود بذلك، حتى الآن، اقتراح حق تقرير المصير في شرق الاردن. وصاحب الفكرة هو